PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية
- دراسة ميدانية -

The impact of applying corporate governance principles on the credibility of financial statements
- A field study -

البشير زبيدي[1] ، جمال خليفاتي [2]
[1] جامعة الوادي (الجزائر)
[2] جامعة الوادي (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2021/10/29 **تاريخ القبول:** 2022/03/23 **تاريخ النشر:** 2022/03/31

ملخص:
نتيجة ضعف الإفصاح المحاسبي وانخفاض درجة الثقة بمصداقية القوائم المالية بالإضافة إلى ضعف الرقابة, اصبح بالضرورة الملحة على تطبيق آليات لتعيد الثقة للمستفيدين, من القوائم المالية بمصداقية محتوى هذه القوائم ومن بين هذه الآليات هو مفهوم حوكمة الشركات الذي أصبح مؤشر مهم للقضاء على مثل هذه الازمات. وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي قصد وصف وتحليل حوكمة الشركات واثرها على مصداقية القوائم المالية، معتمدين في ذلك على أسلوب الاستبيان والمقابلة من أجل الوقوف على آراء أهل الاختصاص من مهنيين وأكاديميين. وبعد تحليل الاستبيان كانت النتائج التي توصلنا إليها مطمئنة والمؤشرات جيدة والتي كانت كلها تشير الى اتجاهات إيجابية أي أن حوكمة الشركات لها اثر إجابي على مصداقية القوائم المالية التي يتخذها مستخدميها لتخاذ القرارات السليمة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ مبادئ الحوكمة, المصداقية, القوائم المالية.

تصنيف JEL: G34؛ O16

Abstract:
As a result of poor accounting disclosure and a low degree of confidence in the credibility of financial statements as well as weak oversight, it has necessarily become urgent to apply mechanisms to restore confidence to the beneficiaries, from financial statements the credibility of the content of these lists, among which is the concept of corporate governance, which has become an important indicator for eliminating such crises. In the light of the nature of the study and the objectives we seek to achieve, the descriptive and analytical approaches have been used to describe and analyse corporate governance and its impact on the credibility of financial statements, relying on the method of questionnaire and interview in order to identify the opinions of professionals and academics. After analysing the questionnaire, our findings were reassuring and the indicators were good, all of which indicated positive trends, i.e. corporate governance had a positive impact on the credibility of the financial statements that its users made to make the right decisions. Keywords: Corporate Governance; Governance Principles, Credibility, Financial Statements.
Keywords: *corporate governance; governance principles; credibility; financial statements.*
Jel Classification Codes: *G34 ؛O16*

المؤلف المرسل: بشير زبيدي، zebidi-bachir@univ-eloued.dz

1. مقدمة

أدى انهيار وتعرض بعض الشركات الكبيرة على مستوى العالم لمشاكل تتعلق بالقوائم المالية والممارسات المحاسبية, وعلى أثر ذلك تراجعت ثقة المستثمرين بالشركات, ويعود مصدر انعدام الثقة إلى مدى التجاوز المالي والمحاسبي والقانوني الذي مارسته الإدارة للحصول على منافع خاصة على حساب الملاك إضافة إلى قصور التشريعات وهيئات الرقابة عن التنبؤ بالفشل المالي وضعف الإفصاح المحاسبي وانخفاض درجة الثقة بمصداقية القوائم المالية بالإضافة إلى ضعف الرقابة على الأنظمة المالية والمحاسبية للمؤسسات وعدم الإفصاح الصحيح عن واقعها, ونتيجة توالي الانهيارات والأزمات المالية سارعت المنظمات الدولية المتخصصة في البحث عن آليات لمعالجة هذه الاختلالات ومن ثم حماية حقوق جميع الأطراف والمصالح دون استثناءوكان من بين هذه الآليات هو مفهوم حوكمة الشركات الذي أصبح مؤشر مهم لمعرفة الشركات المناسبة للاستثمار وصحة البيئة الاقتصادية العالمية, والحد من التجاوزات المالية والمحاسبية التي تمارسها الإدارة لتفادي الأزمات والتعثر ولا يكون ذلك إلا من خلال اتباع أساليب وسياسات رشيدة تضع المقدمات وتستقرئ النتائج وتوظف كافة الإمكانات من أجل خلق هياكل اقتصادية ثابتة ومتينة تعيد الثقة للمستفيدين من القوائم المالية بمصداقية محتوى هذه القوائم وتملك القدرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزز قدرة الدول النامية على مكافحة الفساد وتحسين قدرتها على تأمين التمويل اللازم لعمليات التنمية.

مما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

الإشكالية الرئيسية: تتمثل الإشكالية الرئيسية في ما يلي:

" هل تتحقق مصداقية القوائم المالية في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات"؟

الاسئلة الفرعية:

- هل عند توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات يضمن إتباع سياسات محاسبية جيدة وتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في إعداد القوائم المالية؟
- هل عند ضمان حقوق أصحاب المصالح والمساهمين والمعاملة العادلة والمتساوية لهم تنعكس على تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية من طرف مستخدميها؟
- ما هو رد فعل مستخدمي القوائم المالية من محتواها بعد تطبيق مبدئ الإفصاح والشفافية؟
- هل عندما تتوفر الإمكانيات الازمة لقيام مجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته تتحقق الرقابة الجيدة على إعداد القوائم المالية؟

الفرضيات: تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية تتمثل في:" تتحقق مصداقية القوائم المالية نتيجة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات " وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات التالية التي ستجرى عليهما الدراسة:

- إن توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات يضمن جودة محتوى القوائم المالية المعدة وفق سياسات محاسبية جيدة وتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؛
- عند ضمان حقوق أصحاب المصالح والمساهمين والمعاملة العادلة والمتساوية لهم تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية من طرف مستخدميها؛
- يؤدي تطبيق مبدئ الإفصاح والشفافية بمستخدمي القوائم المالية إلى اتخاذ قرارات سليمة انطلاقا من محتواها؛
- عندما تتوفر الإمكانيات التي تسمح لمجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته فهذا يحقق تلقائيا الرقابة الجيدة على إعداد القوائم المالية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

- إبراز دور حوكمة الشركات من خلال تحديد مختلف المبادئ لإدارة الشركات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها؛

معرفة مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية؛

إبراز دور الافصاح والشفافية في القوائم المالية لتدعيم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

أهمية البحث: تأتي اهمية البحث في التأكيد على اهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية وبالتالي تحقيق مصداقية القوائم المالية التي يتم من خلاله اتخاذ القرارات السليمة.

محاور البحث: تتمحور الدراسة حول النقاط التالية:

- الإطار النظري لحوكمة الشركات؛
- مستوى مصداقية القوائم المالية المعدة في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛
- الدراسة الميدانية.

2. الإطار النظري لحوكمة الشركات:

حظي مفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" بالاهتمام في كثير من دول العالم حتى عدّ أحد متطلبات الإدارة الناجحة والدواء الشافي لفقدان ثقة المستثمرين, بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي, ومن هنا برزت أهمية هذا الموضوع.

1.2 مفهوم حوكمة الشركات: يشير لفظ حوكمة الشركات إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (Corporate Governance)الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة, تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة, الإدارة الجيدة, ومصطلحات أخرى, إلا أن الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات[1].

ومصطلح حوكمة الشركات يهدف للحفاظ على حقوق حملة الأسهم والسندات بالشركة وأصحاب المصالح, وهذا يعني نقلة نوعية في مفهوم التحكم والسيطرة على الشركات بعيدا عن الفردية والعشوائية واللامبالاة, ولكي تحقق الشركة أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها, ولا يختلف مفهوم الحوكمة في الشركات باختلاف نشاط الشركات حيث لا يتناول شكلا محددا من أنواع وأشكال الشركات, فيمتد عند البعض ليشمل جميع أنواع الشركات والمنظمات الحكومية غير الهادفة للربح[2].

و يمكننا تعريف حوكمة الشركات على أنها: عبارة عن مجموعة القواعد التي تؤدي إلى تنظيم الممارسات السليمة للرقابة والتوجيه وتحسين أداء الشركة لإرضاء المساهمين وحماية مصالحهم عن طريق تعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها.

2.2 أهداف حوكمة الشركات: تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

- الفصل بين الملكية والإدارة و تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات؛
- إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة؛
- عدم الخلط بين مسئوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه؛
- المراجعة وتعديل القوانين في الشركة لكي تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين مجلس الإدارة والمساهمين؛
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم؛
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة؛
- تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛

- تحسين خاصية مصداقية المعلومات وسهولة فهمها؛
- زيادة قدرة الشركات على تحسين موقفها التنافسي وجذب الاستثمارات[3]؛
- تحسين و تطوير الشركة و مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة؛
- تجنب حدوث الأزمات حتى في الدول، التي لا يوجد للشركات تعامل نشط في الأسواق المالية؛
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لمختلف الأطراف ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس[4].

2 .3 مبادئ حوكمة الشركات: طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص, في الاجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري, بوضع مجموعة من الإرشادات عن حوكمة الشركات, وقد وافق الوزراء على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات في الاجتماع الوزاري بتاريخ 26 و27 مايو1999, وهي خمسة مبادئ اختيارية, والتي تعتبر لحد الآن الأساس في تطبيق حوكمة الشركات، وقد وافقت الدول الأعضاء في المنظمة على إضافة مبدأ سادس وضع في الأولوية في 22 أفريل 2004, وتتمثل هذه المبادئ في[5] : ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات, حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية, المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين, دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات, الإفصاح والشفافية, مسؤولية مجلس الإدارة.

2 .4 خصائص حوكمة الشركات: تتصف حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص المتمثلة في ما يلي:

- **الانضباط:** أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح في أداء كل عمل مرتبط بأعمال الشركة؛
- **الشفافية:** أي الإفصاح عن الأهداف المالية ونسب العائد على حقوق الملكية, ونشر التقارير في موعدها؛
- **الاستقلالية:** أي وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة, ومراجعين خارجيين مستقلين عن الشركة؛
- **المساءلة:** أي قيام مجلس الإدارة بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي؛
- **المسؤولية:** أي التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم ؛
- **العدالة:** أي حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى اجتماعات عامة وسهولة طرق الإدلاء بالأصوات؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** أي وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي.

5.2 هيئات حوكمة الشركات: هناك أربع أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتعد هي العمود الفقري لها وهي: المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة، أصحاب المصالح.

- **المساهمين:** هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة وتعظيم قيمة الشركة مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم, لأن عدم تحقيق الأرباح يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطه الشركة[6].
- **مجلس الإدارة:** لمجلس الإدارة دورا رئيسيا في إدارة الشركات, فهو يقوم بإختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ورسم السياسات العامةوكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
- **الإدارة:** هي حلقة وصل بين مجلس الإدارة والأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ وتحقيق أهداف ورغبات المساهمين ومجلس الإدارة.
- **أصحاب المصالح:** هم مجموعة الأطراف التي لها مصالح داخل الشركة وهذه الأطراف مهمة في الشركة، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة.

3 مستوى مصداقية القوائم المالية المعدة في ظل تطبيق حوكمة الشركات.

1.3 ماهية القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية احد مصادر المعلومات الهامة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق المال في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، فنجاح هذه القرارات يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملائمة المعلومات التي يوفرها هذا المصدر, وسنتناول في هذا العنصر تعريف وأهداف وأنواع القوائم المالية.

1.1.3 تعريف القوائم المالية: القوائم المالية هي عبارة عن ملخص لتلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم الوصول إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات المتنوعة[7]، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

2.1.3 أهداف القوائم المالية الرئيسية: وتتمثل فيما يلي:

توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين؛

- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية و التدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد والالتزامات والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة, وتقدير إمكانياتها المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي.

على ضوء ما سبق، فإن الأهداف الرئيسية تسعى لتحقيق متطلبات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة القرارات التي يتخذونها، وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات.

3.1.3 أنواع القوائم المالية: إن القوائم المالية هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة الخزينة في المؤسسة في نهاية الدورة[8], وتتمثل في : قائمة المركز المالي, قائمة الدخل, قائمة التدفقات النقدية, قائمة تغيرات حقوق الملكية, الإيضاحات الملحقة.

2.3 أسباب انخفاض الثقة بمصداقية القوائم المالية: أدت فضائح المخالفات المالية والمحاسبية وتفشي ظاهرة تلاعب الشركات في قوائمها المالية بمستخدمي هذه القوائم إلى طرح العديد من التساؤلات, وأصبح الجميع في شك وقلق وحيرة بعد أن ثبت أن هناك تلاعباً وغشاً وتدليساً، ورغم أن القوائم تم مرجعتها من طرف مراجع الحسابات إلا أنها قد تكون غير دقيقة ولا تعبر عن الوضع الحقيقي للشركات، ولقد أدت هذه الفضائح والمخالفات والتلاعبات, إلى انخفاض الثقة بمصداقية المعلومات المصرح بها في القوائم المالية وزادت الشكوك في مدى إمكانية التعويل على هذه المعلومات عند اتخاذ القرارات.

ويمكن القول أن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الثقة بمصداقية القوائم المالية للشركات تكمن في:

- قيام الإدارة بإعداد قوائم مالية مضلّلة وغير متفقة مع المعايير المحاسبية الدولية وإعطاء نظرة مختلفة عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة أو تطبيق سياسات وطرق معينة لتحقيق أغراض خاصة بالإدارة؛
- ضعف المراجع الداخلي أمام الإدارة وعدم قدرته على التقييم والفحص واختبار مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى الالتزام بالقوانين والنظم المعمول بها؛
- تسيير الشركات من خلال مجالس إدارة ضعيفة غير مؤهلة وغير قادرة على تصميم نظم فعالة للرقابة مما يقلل من قدرة المجالس في مناقشة القوائم المالية قبل اعتمادها؛
- عدم استقلالية المراجع الخارجي وفشله في كشف التحريف والتزييف في القوائم المالية في بعض الشركات, وتواطئه في بعض الأحيان مع الإدارة على حساب الأطراف الأخرى؛
- الفساد المالي والإداري في الشركات؛

- ضعف آليات الرقابة الأخرى على إدارة الشركات والتي قد تقوم باستغلال إمكانيات الشركة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى؛
- وجود خلل في أخلاقيات وممارسات مهنتي المحاسبة والمراجعة وتدني أخلاقيات المهنيين بشكل ملحوظ؛
- ضعف القوانين المنظمة لعمل الشركات والعمليات التجارية والمالية والقانونية بشكل عام وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال في ظل العولمة و أسواق المال؛
- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وعجزها عن تقديم تأكيدات معقولة بشأن رقابة العمليات وفعالية استخدام الموارد المالية ورقابة القوائم المالية؛
- المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى والتي أدت إلى ظهور فضائح مالية ومحاسبية واكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية والتي ظهرت في بدايات القرن الحادي والعشرين؛

كل ذلك أدى إلى ضرورة المطالبة بوجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم والمالية.

3 .3 الإفصاح والشفافية مبدئ من مبادئ حوكمة الشركات وتأثيره على مصداقية القوائم المالية:

4.3. مفهوم الإفصاح في القوائم المالية: الإفصاح يمثل تقديم المعلومات المحاسبية والمالية إلى المهتمين بالمحاسبة بشكل قوائم وتقارير مالية, ولم تنشأ الحاجة إلى الإفصاح قبل الثورة الصناعية لكن بعد الثورة الصناعية فقد تعدد المهتمون بالإفصاح المحاسبي والمالي وارتباط مبدأ الإفصاح بظهور شركات المساهمة وألزمت هذه الشركات بالإفصاح دوريا عن إرباحيها ومركزها المالي بعد أن يتم التصديق عليها من طرف مراقبين مستقلين، والإفصاح ضروري لتوضيح السياسات المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية، بالإضافة إلى ضرورة الإشارة إلى الأحداث الهامة وإظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار, وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية بلغة مفهومة دون لبس أو تضليل وتشمل جميع المعلومات اللازمة وبشكل مضمون وصحيح وملائم لإعطاء مستخدم هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

5.3. أثر الإفصاح والشفافية على مصداقية القوائم المالية: تشجع الحوكمة على أن يتم تجميع المعلومات سواءً بطرق إلزامية أو اختيارية وأن يتم نشر هذه المعلومات بطريقة تسمح بوصولها لكافة المستخدمين وبصفة سنوية ونصف سنوية وربع سنوية أو حتى لمرات أكثر في حال وجود تطورات مادية تؤثر بشكل جوهري في الشركة، ويعتبر وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية أحد الملامح المحورية للإشراف والرقابة على الشركات.

ويعتبر الإفصاح أمر في غاية الأهمية لتحديد قدرة المساهمين في ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة خاصة وأن الإفصاح أداة تلعب دوراً مهماً في التأثير على سلوك الشركات وقرارات المستثمرين فنظام الإفصاح القوي يساعد على زيادة رؤوس الأموال والمستثمرين والوصول إلى معلومات منتظمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، وتركز الحوكمة على ضرورة الإفصاح وفي الوقت المناسب, مما يدعم ثقة المستخدمين بالشركة.

ويمكن القول أن مبادئ الحوكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية القوائم المالية التي تقدمها الشركات وذلك من خلال سعيها إلى تحسين بيئة الإفصاح والشفافية وذلك عن طريق تركيزها على النقاط التالية:

- التركيز على أخلاقيات العمل والدقة المحاسبية والتي دفعت بالكثير من الشركات بتأمينها عن طريق اختيار الموظفين الأكفاء ذوي الخبرة والسمعة الحسنة؛
- إيجاد آليات تحث على العدالة والتفاني بالعمل وزيادة الدخل؛

- العمل على بناء بيئة مناسبة تمكن الموظفين من الإبلاغ عن التصرفات الخاطئة بدل السكوت عنها، أو الإبلاغ عن ذلك بعد فوات الأوان؛
- التركيز على المساءلة وربطها بالشفافية التي تعزز المساءلة عن طريق تسهيل المراقبة, والمساءلة توفر للمستخدمين الطمأنينة على اعتبار أن يتعرض كافة المشاركين في العمليات المالية والتقرير عنها للمساءلة وتبرير أفعالهم؛
- التركيز على تحسين فهم جمهور المستخدمين لهيكل ونواحي ونشاط الشركة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقيات وفتح قنوات لتسهيل اتصال هؤلاء المستخدمين بالشركة؛
- إتباع معايير معترف بها دولياً عند إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها، وضمان فهم هذه المعايير وحسن استخدامها والعدالة في تطبيقها؛
- الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة والجوهرية وبث المعلومات على شبكة الانترنت وتحديثها بشكل فوري وضمان عدم أي تسريب للمعلومات قبل الإعلان عنها؛
- التركيز على جودة أعمال المراجع الخارجي وحماية استقلاليته وإلزامه للعمل طبقاً لما تقتضيه الأصول المهنية.

4. الدراسة الميدانية

1.4 الإطار المنهجي للدراسة:

1.1.4 منهج الدراسة: استخدمنا لغرض الدراسة الحالية المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة وتقرير حالتها، ويهتم بوصفها وتصويرها كميا، عن طريق جمع بيانات عن المشكلة وتصنيفها، وتحليلها.

2.1.4 مجتمع الدراسة: تم اختيار مجتمع الدراسة بالنظر إلى معيار الشهادة العلمية و/او المهنية في ميدان المحاسبة كشرط لقبول إجابات المستجوب, وعليه تم حصر مجتمع الدراسة في الاساتذة المدرسين والمتخصصين في المحاسبة, والمهنيين المعتمدين من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات والموظفين في المؤسسات الاقتصادية .

3.1.4 عينة الدراسة: نظرا لكبر حجم المجتمع التي تمت عليه الدراسة وبعد التوزيع الجغرافي لا فاده, تم الاعتماد على أسلوب العينة التي لم يتم تحديد حجمها مسبقا قبل توزيع استمارة الاستبيان نظرا لاستحالة حصر مجتمع الدراسة, لذا تم توزيع 80 استمارة على عدد من الاكاديميين والمهنيين والموظفين بجهات مختلفة من الوطن عن طريق التسليم والاستلام المباشر, وعن طريق البريد الإلكتروني وعن طريق الأصدقاء. وبعد القيام بعملية الفرز والتبويب والتنظيم تقرر الإبقاء على 54 استمارة من الاستمارات المسترجعة والتي عددها 60 استمارة .

4.1.4 أداة الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة للدراسة، واختيارنا للاستبيان كأداة لجمع المعلومات، يرجع لملائمته لمثل هذه الدراسات, حيث تضمن ستة وثلاثون سؤالا توزعت على قسمين رئيسيين، الأول يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة تضمنت ستة أسئلة، أما القسم الثاني فيضم اربعة محاور يتعلقان بموضوع الدراسة يشملان ثلاثون سؤالا، تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) الذي يحتمل خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان، ويسهل بالتالي على الطالب ترميز وتنميط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق جدا	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الدرجة	5	4	3	2	1

ولقد توزعت أسئلة القسم الثاني على أربعة محاور كما يلي:

المحور الأول: توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات يضمن جودة محتوى القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية, ويضم الأسئلة من السؤال رقم (01) إلى السؤال رقم (05).

المحور الثاني: ضمان حقوق أصحاب المصالح والمساهمين والمعاملة العادلة والمتساوية لهم تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية, ويضم الأسئلة من السؤال رقم (06) إلى السؤال رقم (20).

المحور الثالث: اتخاذ القرارات السليمة تتم انطلاقا من محتوى القوائم المالية التي تتميز بالإفصاح والشفافية, ويضم الأسئلة من السؤال رقم (21) إلى السؤال رقم (25).

المحور الرابع: من مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة هو الرقابة الجيدة على إعداد القوائم المالية, ويضم الأسئلة من السؤال رقم (26) إلى السؤال رقم (30).

5.1.4 الأدوات المستعملة في معالجة الاستبيان: بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للاستبيانات المقبولة، تم الاعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (EXCEL) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية في دائرة، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم (SPSS)، ومن تلك الأساليب انتهجنا التحليل الإحصائي الوصفي وما يندوج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

6.1.4 صدق وثبات أداة الدراسة: بعد تصميم الاستبيان تم عرضه على مجموعة من المحكمين بهدف الحكم على صدق, وبناء على الملاحظات والتوصيات الواردة، تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي.

كما قمنا بحساب معامل ألفا كرونباخ, وهي طريقة لاختبار ثبات الاستبيان،وكانت النتيجة تتراوح بين 0.67 و 0.88 وهي نتيجة مقبولة حيث أنها أكبر من (0.50) وهي القيمة الدنيا ,المقبولة لمعامل ألفا كرونباخ, وهذا مؤشر على صلاحية أداة الدراسة للتطبيق مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي تسفر عنها عند تطبيقها.

7.1.4 خصائص أفراد عينة الدراسة:

1.7.1.4 العمر: يوضح الجدول رقم (02) والشكل رقم (01) تلخيصا للنتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر.

الجدول رقم 02: توزيع العينة حسب متغير العمر.

فئة السن	التكرار	%
أقل من 30 سنة	12	22.2
من30-40 سنة	34	63
أكبر من40 سنة	08	14.8
المجموع	54	100

الشكل رقم 01: توزيع العينة حسب متغير العمر

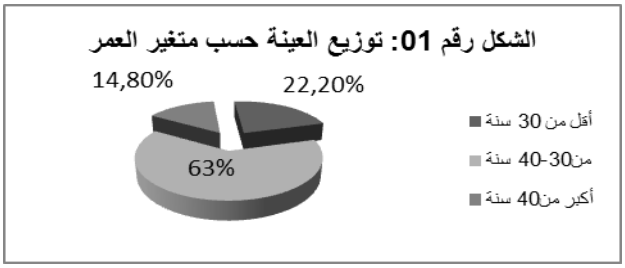

2.7.1.4. المؤهل العلمي: يوضح الجدول رقم (03) والشكل رقم (02) تلخيصا للنتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

الجدول رقم 03: توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	%
ليسانس	27	50
ماجستير	18	33.3
دكتوراه	06	11.1
آخر	03	5.6
المجموع	54	100

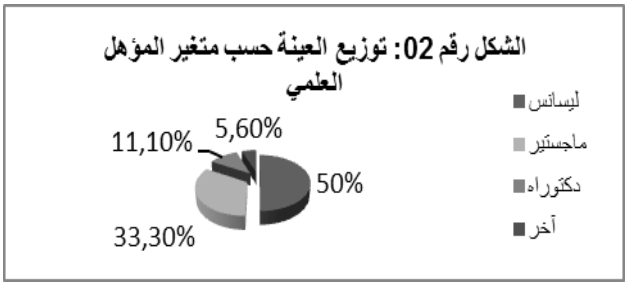

3.7.1.4.الشهادة المهنية: يوضح الجدول رقم (04) والشكل رقم (03) تلخيصا للنتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة المهنية.

الجدول رقم 04: توزيع العينة حسب متغير الشهادة المهنية.

الشهادة المهنية	التكرار	%
محاسب معتمد	17	31.5
محافظ حسابات	25	46.3
خبير محاسبي	01	1.8
بدون شهادة م	11	20.4
المجموع	54	100

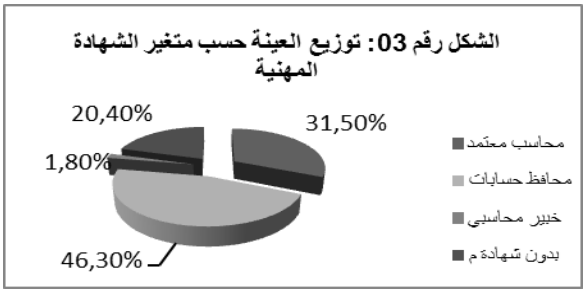

3.7.1.4.الخبرة: يوضح الجدول رقم (05) والشكل رقم (04) تلخيصا للنتائج الخاصة بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.

الجدول رقم 05: توزيع العينة حسب متغير الخبرة.

الخبرة	التكرار	%
1 -5 سنوات	22	40.8
6-10سنوات	18	33.4
11-15سنة	10	18.6
16 سنة فاكثر	04	07.4
المجموع	54	100

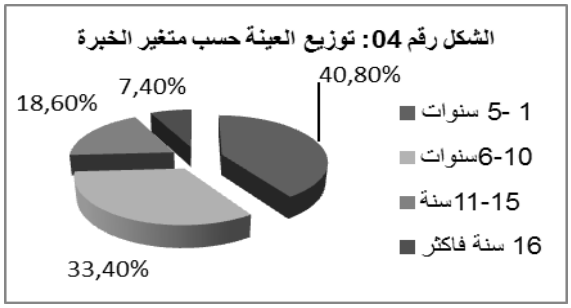

8.1.4.تحليل النتائج: سنتطرق إلى تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بهذه الدراسة، إذ تم إجراء التحليل الوصفي وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة بالنسبة لفقرات المحاور الواردة في الاستبيان، مع اختبار الفرضيات الخاصة بكل محور في نهاية مناقشته على النحو الآتي:

1.8.1.4 اختبار الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه: " إن توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال لحوكمة الشركات يضمن جودة محتوى القوائم المالية المعدة وفق سياسات محاسبية جيدة وتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية".

جدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال يضمن جودة محتوى القوائم المالية

الرقم	العبارات	م. الحسابي	إ. المعياري	الاتجاه
01	وجود قوانين وتنظيمات ذات شفافية وقابلة للتنفيذ	3.89	0.64	موافق
02	توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة	3.94	0.68	موافق
03	تسعى إدارة السوق المالي لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات	4.02	0.69	موافق
04	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في السوق المالي مع قوانين الشركات المعمول بها.	3.97	0.66	موافق
05	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية بواجباتها بإسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ القوانين	3.95	0.67	موافق
	المجموع	**3.95**	**0.66**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS

تشير الأرقام في الجدول رقم 07 إلى أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتوفر إطار تنظيمي وقانوني فعال يضمن جودة محتوى القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.95 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق، أما الانحراف المعيري فكان 0.66 وهو اقل من1 وهذا يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها .والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة، ومن خلال الاتجاه العام للعينة لكل إجابات نقول عند توفر إطار تنظيمي وقانوني فعال يضمن جودة محتوى القوائم المالية.

2.8.1.4 اختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه: "عند ضمان حقوق أصحاب المصالح والمساهمين والمعاملة العادلة والمتساوية لهم تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية من طرف مستخدميها"

جدول رقم (07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان حقوق اصحاب المصالح تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية.

الرقم	العبارات	م. الحسابي	إ. المعياري	الاتجاه
06	تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.	3.91	0.63	موافق
07	يضمن القانون حق التعويض لأصحاب المصالح.	4.02	0.64	موافق
08	يتم إتاحة فرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم.	3.88	0.67	موافق
09	إعطاء فرصة لأصحاب المصالح للمشاركة في وضع قواعد حوكمة الشركات.	3.32	1.28	غير متأكد
10	وجود ألية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة بهدف استمرارية الشركة.	3.82	0.70	موافق
	المجموع	**3.79**	**0.78**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائجSPSS

تشير الأرقام في الجدول رقم 08 إلى أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بضمان حقوق اصحاب المصالح تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية بإستثناء العبارة رقم 09 فكانت الإجابات محايدة اي غير متأكد وبالتالي عند إعطاء فرصة لأصحاب المصالح للمشاركة في وضع قواعد حوكمة الشركات فلا يضمن تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية, رغم ذلك بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.79 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق، أما الانحراف المعيري فكان 0.78 وهو اقل من 1 وهذا يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها .والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة، ومن خلال الاتجاه العام للعينة لكل إجابات نقول عند ضمان حقوق اصحاب المصالح تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية.

جدول رقم (08): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان حقوق المساهمين تؤدي إلى تحقيق الثقة في القوائم المالية.

الرقم	العبارات	م. الحسابي	إ. المعياري	الاتجاه
11	يوجد سهولة في نقل أو تحويل ملكية الأسهم.	4.52	0.58	موافق
12	الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة.	4.52	0.61	موافق
13	المشاركة والتصويت في إجراءات الانتخاب والعزل.	3.18	1.29	غير متأكد
14	يسمح للمساهمين بمناقشة تقرير المراجع الخارجي.	3.32	1.38	غير متأكد
15	الحصول على حصص من أرباح الشركة.	4.55	0.50	موافق
	المجموع	4.01	0.87	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائجSPSS

تشير الأرقام في الجدول رقم 09 إلى أن المشاركة والتصويت في إجراءات الانتخاب والعزلوكذلك عندما يسمح للمساهمين بمناقشة تقرير المراجع الخارجي فقد كانت إجابات عينة الدراسة غير متأكد, وهذا بسبب عدم معرفة هل المشاركة والتصويت و مناقشة تقرير المراجع الخارجي تؤدي إلى تحقيق الثقة في القوائم المالية أم لا, أما اتجاهات بقية العبارات فقد كانت ايجابية, حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.01 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق، أما الانحراف المعياري فكان 0.87 وهو اقل من 1 وهذا يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها, والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة، ومن خلال الاتجاه العام للعينة لكل إجابات نقول عند ضمان حقوق المساهمين تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية.

جدول رقم (09): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ضمان المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين تؤدي إلى تحقيق الثقة في القوائم المالية.

الرقم	العبارات	م. الحسابي	إ. المعياري	الاتجاه
16	يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.	3.94	0.78	موافق
17	يوجد حماية لصغار المساهمين من استغلال كبار المساهمين.	4.03	0.52	موافق
18	يحصل المساهمون في اجتماع الجمعية العامة على معاملة متساوية ومتكافئة.	3.83	0.74	موافق
19	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين.	4.05	0.64	موافق
20	يحق للمساهمين الحصول على معلومات قبل شراء الاسهم لكافة الفئات.	3.86	0.96	موافق
	المجموع	**3.94**	**0.72**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائجSPSS

تشير الأرقام في الجدول رقم 10 إلى أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بضمان المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين تؤدي إلى تحقيق الثقة في القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.94 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق، أما الانحراف المعياري فكان 0.72 وهو اقل من 1 وهذا يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها .والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة، ومن خلال الاتجاه العام للعينة لكل إجابات نقول عند ضمان المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين تؤدي إلى تحقيق الثقة في القوائم المالية.

وبعد عرض نتائج الجداول وتحليلها والتأكد من رضا غالبية أفراد العينة, ومن خلال الاتجاه العام للعينة لكل إجابات نقول عند ضمان حقوق أصحاب المصالح والمساهمين والمعاملة العادلة والمتساوية لهم تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية من طرف مستخدميها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3.8.1.4 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على أنه:" يؤدي تطبيق مبدئ الإفصاح والشفافية بمستخدمي القوائم المالية إلى اتخاذ قرارات سليمة انطلاقا من محتواها"

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول اتخاذ القرارات السليمة تتم انطلاقا من محتوى القوائم المالية التي تتميز بالإفصاح والشفافية.

الرقم	العبارات	م. الحسابي	إ. المعياري	الاتجاه
21	النتائج المالية والتشغيلية للشركة.	4.15	0.71	موافق
22	ملكية الاسهم لجميع المساهمين.	3.98	0.76	موافق
23	مكافئات مجلس الإدارة والمدرين التنفذيين.	3.20	1.24	غير متأكد
24	أعضاء مجلس الإدارة والمدرين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة	3.35	1.11	غير متأكد
25	عوامل المخاطرة المتوقعة.	4.17	0.57	موافق
	المجموع	**3.77**	**0.87**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائجSPSS

تشير الأرقام في الجدول رقم 11 إلى أن الإفصاح عن مكافئات مجلس الإدارة والمدرين التنفذيينوكذلك أعضاء مجلس الإدارة والمدرين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم تؤدي اتخاذ قرارات سليمة, فقد كانت إجابات عينة الدراسة غير متأكد, وهذا بسبب تجاهلهم للإجابة فكانت إجاباتهم محايدة, أما اتجاهات بقية العبارات فقد كانت ايجابية, حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.77 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق، أما الانحراف المعياري فكان0.87 وهو اقل من 1 وهذا يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها, والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة، ومن خلال الاتجاه العام للعينة لكل إجابات نقول أن تطبيق مبدئ الإفصاح والشفافية يؤدي بمستخدمي القوائم المالية إلى اتخاذ قرارات سليمة انطلاقا من محتواها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4.8.1.4 اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: والتي تنص على أنه:" عندما تتوفر الإمكانيات التي تسمح لمجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته فهذا يحقق تلقائيا الرقابة الجيدة على إعداد القوائم المالية"

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة هو الرقابة الجيدة على إعداد القوائم المالية

الرقم	العبارات	م. الحسابي	إ. المعياري	الاتجاه
26	الالتزام بالقوانين والانظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	3.89	0.85	موافق
27	المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية	4.09	0.65	موافق
28	المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.	4.03	0.55	موافق
29	توفير كامل المعلومات لمستخدميها.	4.02	0.54	موافق
30	اختيار ومتابعة وإحلال كبار المدرين عند الضرورة.	4.05	0.59	موافق
	المجموع	4.01	0.63	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائجSPSS

تشير الأرقام في الجدول رقم 12 إلى أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتوفر الإمكانيات التي تسمح لمجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته ليحقق الرقابة الجيدة على إعداد القوائم المالية, حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.01 والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكرت الخماسي من (3.41 إلى 4.2) وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق، أما الانحراف المعياري فكان 0.63 وهو اقل من 1 وهذا يدل على تركز الإجابات وعدم تشتتها .والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة، ومن خلال الاتجاه العام للعينة لكل إجابات نقول عندما تتوفر الإمكانيات التي تسمح لمجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته فهذا يحقق تلقائيا الرقابة الجيدة على إعداد القوائم المالية, وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

5. الخلاصة:

في هذا الإطار سعينا من خلال دراستنا هذه إلى التركيز على مبادئ حوكمة الشركات، والتي بإمكانها إحداث مساهمة فعالة في قيمة الشركة إن حسن استعمالها، وهذا بالتعرف على الإطار العام لحوكمة الشركات,وكذا فوائد مصداقية القوائم المالية في ظل حوكمة الشركات، بالإضافة إلى سبل تفعيلها في الجزائر، قمنا بدراستنا هذه تحت عنوان, اثر حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية والتي احتوت على جانبين نظري وميداني من أجل الإحاطة بإشكالية البحث والتسؤلات المرافقة لها.

ومن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث، قمنا بدراسة وتحليل آراء أهل الاختصاص من المهنيين والأكاديميين باستخدام أسلوب الاستبيان، والذي على أساسه قمنا باختبار جملة من الفرضيات تمكنا بعدها من تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.

أهم النتائج: ان هاته النتائج المطمئنة والمؤشرات الجيدة التي توصلنا اليها في دراستنا بعد تحليل الاستبيان حول اثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية والتي كانت كلها تشير الى اتجاهات إيجابية وادراك كافي لهذا الموضوع, ومن أهمها نذكر ما يلي:

- يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات وبين جودة القوائم المالية.
- تعتبر حوكمة الشركات بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة الشركة في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر.
- إن قوة حوكمة الشركات تؤدي إلى تحقيق الثقة في محتوى القوائم المالية، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة.
- من المبادئ الضرورية لحوكمة الشركات هو مبدئ الإفصاح والشفافية الذي يساعد مستخدمي القوائم المالية إلى اتخاذ قرارات سليمة.
- إن التحكم المؤسسي الجيد يفرض عناية خاصة ومسؤولية من إدارة الشركة من حيث عدم التمييز في المعاملة.
- تمثل حوكمة الشركات، الكيفية التي تدار بها الشركات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة, وتسمح لمجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته لكي يحقق الرقابة الجيدة على إعداد القوائم المالية.

أهم التوصيات: من أجل تطبيق حوكمة الشركات بالجزائر، لابد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، ومن هنا ندوج التوصيات الآتية، والتي من شأنها المساهمة في تفعيل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي ستنعكس على مصداقية القوائم المالية، إذ لابد من:

- ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للشركات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك؛
- إعادة صياغة التنظيم الجبائي, الأمر الذي يشجع المؤسسات الجزائرية على الالتزام بمفاهيم الإفصاح والشفافية؛
- ضرورة تطوير وتنشيط بورصة الجزائر التي تعتبر المحفز الاساسي على تطبيق حوكمة الشركات؛
- ضرورة عقد دورات تدريبية، وندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة لمسيري المؤسسات, وهذا فيما يخص حوكمة الشركات؛
- العمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ضمن مناهج التعليم العالي للجامعات الجزائرية والاعتراف بالتطورات الحديثة في حوكمة الشركات.

6. الإحالات والمراجع :

[1] علاء فرحات طالب, إيمان شيحان المشهداني, الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2011, ص ص 23. 24.

[2] أحمد على خضر, الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2012, ص ص 10. 11.

[3] محسن أحمد الخضري, حوكمة الشركات, مجموعة النيل العربية, مصر, 2005, ص ص22 - 23.

[4] إبراهيم السيد المليحي، دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، الكويت، 2008 , ص 14.

[5] سالم بن سالم بن حميد الفليتي, حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان, دار أسامة, الأردن, 2010, ص ص 29. 30.

[6] طارق عبد العال حماد, حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2009, ص 423.

[7] وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة(على الخط). الدانمارك الأكادمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2007، متاح على:-www.ao academy.org/docs/Almohasaba_almutawaseta-1.pdf(2008/11/25)، ص ص22-23.

[8] عطية عبد الحيمرعي، أساسيات المحاسبة المالية, منظور المعايير الدولية، الجزء الأول, المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية, 2009, ص 111.